

## ضربة «نوعية» ضد القضاة... والرد بإعدام 6 متهمين

رئيس الوزراء لإقرار معاش استثنائي للقضاة الثلاثة الشهداء».

وفيما يفتح ذلك الباب لامتيازات جديدة للقضاة على غرار العسكر، فإنه أيضاً يفتح الباب لوضع القضاة في إطار الاستهداف، إذ شهدت عدة محاكم مصرية تفجيرات محدودة بقنابل بدائية الصنع، وهو ما حدث في بور سعيد والسادات، ما دفع وزير الداخلية إلى الطلب من مديري الأمن من اليوم (الاثنين) مع تزويد القوات المكلفة بتأمين المحاكم بالأسلحة التي تساعدهم على أداء عملهم.

في سياق متصل، فإن تنفيذ حكم الإعدام بحق الستة المدانين في قضية «عرب شركس»، لاقى ردود فعل كبيرة. ووفقاً لـ «الداخلية»، فإن المتهمين تم نقلهم من سجن العقرب، الشديد الحراسة، لتنفيذ حكم الإعدام، لكنهم «نهبوا مسؤول وزارة الأوقاف الذي كان وقت تنفيذ الحكم لتلقيهم الشهادة»، مؤكدة أن المتهمين نفوا الاتهامات وانتقدوا النظام ووجهوا السباب للقائمين على تنفيذ الحكم فيهم. وهذا الحكم، هو الأول من نوعه لمتهمين في قضايا الإرهاب التي تنظر فيها محاكم القضاء العسكري، إذ يشتكي المحامون والمتهمون من إخلالها بمبادئ العدالة في الاستماع إلى الدفاع والمرافعات، بالإضافة إلى الغموض الذي يحيط بالجلسات ومنع وسائل الإعلام من حضورها، كما اعتبرت هذه الحالة من أسرع خطوات التقاضي، وخاصة أن الحكم بالإعدام صدر وتم تنفيذه في أقل من عام.

وكانت المحكمة العسكرية قد أسندت للمتهمين تهمة قتل ضابطين بالقوات المسلحة مع سبق الإصرار والترصد، بالإضافة إلى الاتفاقيات والتحريض في قتل ستة جنود من قوات الشرطة العسكرية في منطقة مدينة مسطرد.

دعت الرئاسة في بيان رسمي إلى «توفير كل سبل الحماية اللازمة للقضاة الذين يقومون بمهام أعمالهم النبيلة لنصرة الحق ورد الحقوق إلى أصحابها، ولا سيما أولئك الذين يعملون في المناطق التي تعاني

### تقرر بدءاً من اليوم تشديد الحراسة على المحاكم والقضاة

من أعمال العنف والإرهاب». كما قرر مجلس القضاء الأعلى، برئاسة المستشار محمد عبد الرحيم، رئيس محكمة النقض، تشكيل لجنة تتولى بحث أفضل العروض المتوافرة للعمل بوليصات تأمين جماعية على القضاة وأعضاء النيابة العامة، بالإضافة إلى إقرار مبدأ التوطن للقضاة وأعضاء النيابة العامة في تنقلاتهم، بما يتفق وحاجة العمل ومصالحته، وحسب سعة المحاكم وقوتها، وكذلك مخاطبة

المستدامة في سيناء، قدرى العبد، إن نقل محاكم شمال سيناء هو انسحاب للدولة «التي يجب أن تتمسك بالمكان مهما كان الثمن»، مشيراً إلى تعرض شرائح مجتمعية كثيرة للخطر، «لكنها لم تعلن الرحيل»، في وقت يستمر فيه المنع الحكومي لشاحنات نقل مواد غذائية وطبية من الوصول إلى مدن الحدود منذ أيام.

في المقابل، أكد مصدر قضائي تحدث إلى «الأخبار» استمرار العمل في مجمع محاكم شمال سيناء إدارياً، على أن النقل «سيكون للجلسات فحسب»، مشيراً إلى أن «العدل» بانتظار تولى وزير جديد لها حتى تتم مناقشة الأمر وتداعياته، وخاصة أن القرار الصادر بنقل الجلسات «وقعه المستشار عزت خميس المكلف بتسيير الوزارة مؤقتاً»، بعد استقالة الوزير الأسبوع الماضي، على أنه جرى تكليف وزير العدالة الانتقالية، إبراهيم الهندي، أمس، بتولي زمام الأمور مؤقتاً. في السياق نفسه،

ونفذ المسلحون عملية استهداف القضاة في منطقة حي المساعيد على مدخل العريش الغربي، فيما كان من بين القضاة شقيق المساعد الأول لوزير العدل المستشار عمر مروان، والبقية وفق مصدر أمني من مدن مصرية مختلفة، وكانوا قد وصلوا بسياراتهم إلى محافظة الإسماعيلية، ثم تركوها هناك واستقلوا سيارات مجهزة ومؤمنة. وشرح المصدر الأمني لـ «الأخبار» أن الهدف من ترك السيارات الخاصة بالقضاة يعود إلى صعوبة تأمين كل قاض بمفرده، ولكن هذا يضع تساؤلات برسم السلطات عن كيفية مقتلهم.

يضيف المصدر إن «الإرهابيين كانوا يرصدون السيارة التي تقل القضاة وتتبعوها حتى وصلت إلى حي المساعيد (قبل مقر محكمة شمال سيناء بنحو 4 كلم)، ثم أجبروا سائقها على التوقف وارتكبوا الجريمة»، ولكن شهود عيان قالوا إن ثمة مدرعة كانت تسير خلف القضاة لتأمينهم وقد أطلقت رصاصاً نحو المهاجرين، فيما أكد آخرون أن المدرعة دخلت شارعاً جانبياً ولم تصل إلى خط النهاية في العملية.

اللافت في العملية أنه، برغم مرور أكثر من 24 ساعة على حدوثها، لم تتبين أي جهة (حتى كتابة النص)، ولكن الرد الرسمي بخلاف عملية الإعدام جاء على خطوات أخرى، منها قرار وزارة العدل نقل محاكم الجرح من العريش إلى الإسماعيلية بدعوى تأمين حياة القضاة «بعدها باتوا في مرمى نيران الإرهاب»، وهو القرار الذي أثار استياء المحامين في شمال سيناء، الذين رأوا أن هذا يعتبر انسحاباً للدولة من سيناء وانتصاراً لتنظيم «ولاية سيناء - أنصار بيت المقدس»، وتحقيقاً لأهم أهدافه وهو انسحاب مؤسسات الدولة الحيوية من هناك. يقول خبير التنمية

تحرك نوعي جديد للمسلحين ضد سيناء باستهداف ثلاث قضاة بعد ساعات من إحالة أوراغ الرئيس المعزول محمد مرسي إلى المصفي بشأن رايه. في قرار إعدام بحق مرسي. ما استدعى من الدولة تشديد التأمين للقضاة. فضلاً عن سحبهم من قلب العريش

سيناء - محمد سالم

لم تكد تمر ثلاث ساعات على إصدار محكمة مصرية قراراً بإحالة أوراق الرئيس الأسبق، محمد مرسي، إلى المفتي من أجل أخذ الرأي الشرعي في تطبيق حكم الإعدام عليه، حتى استهدف مسلحون سيارة تقل أربعة من قضاة محاكم الجرح في العريش، شمال سيناء، بوابل من الرصاص، ما أسفر عن مقتل ثلاثة قضاة وسائق السيارة، فيما أصيب المستشار الرابع بجراح خطيرة، وهو ما يمهد لتحول نوعي في أسلوب العمليات المسلحة التي تستهدف قوات الشرطة والجيش في سيناء، منذ نحو ثلاث سنوات.

في المقابل، أعلنت وزارة الداخلية تنفيذ حكم الإعدام شنقاً بحق ستة من جماعة «أنصار بيت المقدس - ولاية سيناء»، التي يظن أنها وراء الهجوم، قائلة إن من أعدموا كانوا قد أدنوا بشن «هجمات إرهابية» في القضية المعروفة إعلامياً بـ «عرب شركس»، وقد نظر فيها أمام القضاء العسكري بدرجتى تقاضي فحسب، كما جاء تنفيذ الحكم بعد تصديق الرئيس عبد الفتاح السيسي على الإعدام أمس.

سيناء

## بحيرة «البردويل» ضحية «الإدارة العسكرية»

للبحيرة لا تلتزم الشروط التي وضعتها «هيئة الثورة السمكية»، وفق نقيب الصيادين في شمال سيناء، سمير السيد، ذلك أنه توزع نسبة 37 في المئة فقط من الإنتاج لأهالي سيناء، فيما «لا يُعرف شيء عن الباقي».

ووفق ما جاء في دراسة الباحث حسين خالد نصر في جامعة قناة السويس، تتمتع أسماك بحيرة البردويل بجودة عالية، لا يتعادها عن جميع أنواع التلوث، الأمر الذي أدى إلى رفع أسعارها بنسبة 15 في المئة، مقارنة بمثيلاتها من إنتاج البحيرات الأخرى، كما تتميز البحيرة بإنتاج أجود الأسماك في العالم، ويصل عدد المراكب العاملة فيها إلى قرابة 1280، يعمل عليها نحو 4 آلاف صياد.

ويختتم رئيس جمعية صيادي الأسماك، سالم مبارك، بالقول إن «الصيد الجائر في البحيرة بعد سماح إدارة البحيرة للعسكريين بالصيد بطرق مخالفة، يعني أن هذا الموسم سيكون ضعيفاً وقاسياً على الصيادين، الذين ينتظرون الموسم لتسديد ديونهم وشراء متطلباتهم المعيشية».

محمد...

نحو 35 كلم في الغرب، حتى قبل العريش غرباً بنحو 50 كلم، ثم الزرائيق (بطول 60 كلم وعرض 3 كيلو مترات). وتتصل البردويل بالبحر بفتحة اتساعها نحو 100 متر. وفي الشتاء، تؤلف البحيرة بكاملها مسطحاً مائياً واحداً، ثم تنحسر عن قطاعها الشرقي صيفاً.

### البردويل هي ثاني بحيرة كبرى في مصر بعد المنزلة وقبل البرلس

لتنضح الزرائيق عن البردويل مؤقتاً. أما تاريخ الثروة السمكية في البردويل، فهو يتوزع من عام 1952 حتى 2005، إلى ثلاث فترات: الأولى من عام 1952 حتى 1967، حينما كان متوسط الإنتاج 1460 طناً، والثانية كانت خلال الاحتلال الإسرائيلي، وكان متوسط الإنتاج 1530 طناً، أما الثالثة، فهي فترة السيادة المصرية، وكان فيها متوسط الإنتاج 2240 طناً. الآن، فإن حياة خمسة آلاف صياد في البردويل وأسرهم باتت مهددة بالانهيار، لأن الإدارة العسكرية

هذا تسبب في تراكم الديون على الصيادين، بعدما تراجع حجم المخزون السمكي في البحيرة، ولم يعد بمقدورهم الإنفاق على مراكبهم ومعداتهم. يشكو الصياد مبارك نغميش لـ «الأخبار» قلة السمك، قائلاً: «تراكمت الديون علينا، لأن الإنتاج لم يعد يغطي تكاليف الشباك وصيانة المراكب والمعيشة»، مضيفاً أن «الإدارة العسكرية تمنح تراخيص للعسكريين بالصيد في البحيرة، خلال مدة منع الصيد، ما يؤدي إلى تدمير البحيرة والقضاء على أسماكها تماماً».

كذلك يرى الصياد شعبان سويلم أن موسم الصيد الجديد «لا يبشر بالخير، فقد طغت نسبة إنتاج القشريات على الأسماك البيضاء، نتيجة صيد العسكريين خلال المنع».

وبحيرة البردويل، هي ثاني بحيرة كبرى في مصر بعد بحيرة المنزلة وقبل البرلس، وتعد أحد أهم مصادر الثروة السمكية في سيناء ومصر عموماً، وتبلغ مساحتها 165 ألف فدان، فيما يبلغ طولها نحو 130 كلم.

وتتمتد البحيرة من منطقة المحمدية قرب رمانة وشرق بورسعيد، على

الميداني اللواء ناصر العاصي، ومحافظ شمال سيناء اللواء عبد الفتاح حرحور، علماً بأنه جرى تغيير اسم «الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية» إلى «الشركة الوطنية للثروة السمكية والأحياء المائية».

وكانت «الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية» قد أغلقت بحيرة البردويل، التي تولاها بعد أحداث «30 يونيو» قائد الشرطة العسكرية السابق اللواء حمدي بدين، لمدة 4 أشهر سنوياً، تبدأ في نهاية أيلول وتنتهي خلال نيسان، وذلك لمنع الفرصة أمام نمو الأسماك الصغيرة وتطهير البحيرة، وإعطاء مجال للصيادين من أجل إجراء الصيانة لمراكبهم وشباك الصيد.

برغم ذلك، يعترض الصياديون على طريقة الإدارة العسكرية للبحيرة، بسبب تضييقها الخناق عليهم ومنعهم من الصيد من على ساحل البحر القريب من البحيرة، برغم تراكم الديون عليهم. وفي هذا الإطار، تطارد قوات الجيش الصيادين وتصادر كميات الأسماك التي يصطادونها، ثم تحولها إلى مطاعم وفنادق ونوادي القوات المسلحة في شمال سيناء.

لا يخفى حجم استثمارات الجيش المصري في عدة قطاعات داخل الدولة. ولكت سيناء وشمالها، المحرومين التنمية والتطوير. تلاحقهما بعض مشاريعه القائمة على سوء الإدارة التي عيّنت فيها عسكريون

كما في المؤسسات الحيوية، جرت عسكرة بحيرة البردويل في شمال سيناء أيضاً، فمنذ أحداث «30 يونيو» أبدل مديرها التنفيذي السابق موسى عمير، بضابط عسماوي، ليحكم الأخير قبضته على البحيرة التي يعتاش منها قرابة 5 آلاف صياد من أهالي سيناء.

وبعد تأخير لنحو شهر، افتتح موسم الصيد الجديد لعام 2015 في بحيرة البردويل، الجمعة الماضية، وسط مظاهر عسكرية تمثلت في حضور قائد الجيش الثاني